برنامج للشراكة مع القطاع الخاص في اليمن

■ «الميثاق»-خاص:
أعدت مؤسسة التمويل الدولية «IFC» التابعة للبنك الدولي دراسة حول الاطار القانوني والمؤسسي للشراكة مع القطاع الخاص في اليمن، استعرضتها حلقة نقاش بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أمس.
وتوصلت الدراسة الى خطة عمل قصيرة المدى لبرنامج الشراكة مع القطاع الخاص في اليمن وسلسلة من الأنشطة لتنفيذها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠م.
ويسعى برنامج الشراكة المتكامل لتفعيل مشاركة القطاع الخاص المحلي والاجنبي وتمكينه من المساهمة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الاساسية والتي كان الاستثمار فيها فيما مضى حكراً على الدولة وقطاعها العام.
وبعتمد البرنامج الية فعالة وأسس موضوعية لتحديد الأولويات واختيار المشروعات المرشحة للتنفيذ، كما يطبق المعايير المعتمدة عالمياً في المفاضلة بين العروض المتنافسة، ترتكز على تبسيط الاجراءات وتحقيق الشفافية الكاملة والفرصة المتساوية مع توفير الضمانات القانونية العادلة لجميع المستثمرين الراغبين في المشاركة.

تحديات كبيرة أمام أول قمة اقتصادية عربية في الكويت

تبدأ في الكويت اليوم أعمال الدورة العادية الأولى للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي ١٩ و٢٠ يناير الجاري.
وتحظى القمة التي اقترحتها مصر والكويت باهتمام كبير من كافة الدول العربية التي تأمل في تعزيز التعاون والتكامل العربي المشترك من خلال الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية كضمانة للأمن القومي العربي. كما يحضر القمة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

كتب: جمال مجاهد

وتشارك اليمن في القمة الاقتصادية بوفد رفيع المستوى وقد شاركت في اجتماع وزراء المالية العرب والبنوك المركزية في يوم الاربعاء واجتماع المندوبين على مستوى كبار المسئولين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية يوم الخميس. وسبق اجتماع القمة العربية الاقتصادية اجتماع يومي السبت والأحد، وهو اجتماع مشترك يضم وزراء الخارجية ووزراء المالية والاقتصاد العرب واجتماع اخر للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي، حيث اطلع الوزراء المعنيون على تفاصيل التحضيرات الجارية للقمة والدراسات التي أجريت حول المشروعات التي ستعرض على القمة.
وتتطلع القمة إلى معالجة التهديدات التي تمس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية والتي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتعزيز، ومنها تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربي، وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطن بشكل عام، وتواضع حجم التجارة العربية البينية وتواضع حجم الاستثمارات المحلية، وهجرة رؤوس الأموال والعقول والكفاءات العربية إلى الخارج، وضعف البنية التحتية في كثير من البلدان العربية "الطرق، والمياه، والكهرباء، ووسائل الاتصال"، وعدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة العالمية.
وتهدف القمة إلى تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك وضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية ووضع إستراتيجيات متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح، وبلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الإستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها.
وأشارت وثائق اللجنة التحضيرية للقمة إلى حرص القمة على تشجيع القطاع الخاص باعتباره أحد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، ومراعاة البعد الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات قبل أن تؤتي ثمارها، والتدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي، بالإضافة إلى الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يصب في النهاية في مصلحة العمل العربي المشترك، وإعطاء الأولوية لمشروعات البنية التحتية كشبكات الطرق والطيران والربط الكهربائي والاتصالات، وصياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدرتها المؤسسية..وأعلن وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل أن اليمن ستطرح مشاريع حيوية على المستثمرين العرب في القمة الاقتصادية أبرزها المنطقة الحرة في عدن ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية.
وقال المتوكل إن اليمن ستركز في رؤيتها أمام القمة على مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية والربط البري عبر مشروع السكك الحديدية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تأسيس مصارف استثمارية عربية لتمويل المشاريع التنموية.
وأشار إلى أن الدول العربية أعدت ٤٠٠ مشروعاً للقمة لكن الأزمة المالية العالمية قد تضعف التوقعات المتفائلة..ولفت المتوكل إلى أن اليمن ستدعو إلى مراعاة الدول العربية الأقل نمواً من خلال العودة إلى مقررات القمة الاقتصادية الأولى في عمان وإقامة صندوق للتنمية العربية لخلق نوع من التوازن في معادلة التنمية بين مختلف الأقطار.
وأشار إلى الأهمية البالغة للقمة التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة العربية وستكون على مستوى رؤساء الدول والملوك العرب، وأعرب عن أمله في أن تكون القمة بداية لتعاون اقتصادي عربي قوي.

تكامل اقتصادي

وأكدت المنسق العام للقمة الاقتصادية السفيرة ميرفت التلاوي أن القمة الاقتصادية تعد محطة تاريخية لتعزيز التعاون العربي المشترك..
وستتناول محاور رئيسية عدة مثل إقامة إتحاد الجمارك والاتفاقية العربية لتجارة الخدمات وبطاقة المستثمر التي تسمح بسهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية. كما تتناول القمة أيضاً موضوعات التجارة والتكامل الاقتصادي والارتباط بمنظومة النقل بين الدول العربية من سكك حديدية وطرق بحرية وقضايا التعليم والصحة والفقر والحد من البطالة وتحديات المستقبل ومتطلبات الأمن الغذائي والتغيرات المناخية.
وقالت إن التنمية الاقتصادية هي الطريق الصحيح للتكامل العربي والتضامن والعمل العربي المشترك، ودعت إلى تكاتف الجهود العربية لإنجاح القمة .
وتوقعت أن تقود مقترحات القمة الاقتصادية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي إضافة إلى زيادة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، وأشارت إلى أن القمة هي فرصة سانحة لبحث التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي.
وأشارت إلى أن جامعة الدول العربية عقدت ١٥ اجتماعاً مع هذه الفئات لاستطلاع آرائها وتوقعاتها من القمة الاقتصادية إضافة إلى تقدم الحكومات والمنظمات والاتحادات والقطاع الخاص بمشروعات محددة لدفع العمل العربي المشترك..ولفتت إلى أنه ورد ٤٤٣ مقترحاً للقمة الاقتصادية، وأن جدول أعمال القمة يتضمن مجالات الاستثمار والتجارة بما تشمل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية والبنية الأساسية وخاصة النقل والاتصالات والتعليم والصحة والبطالة والتحديث والإصلاح والأزمة المالية العالمية.
وقالت التلاوي إن من بين أهداف القمة الاقتصادية دعم علاقات التعاون العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة.
وأكدت التلاوي أهمية أن تكون للقمة الاقتصادية بالكويت رؤية شاملة للتنمية مع توفير فرصة أكبر للشراكة مع القطاع الخاص للقيام بدوره فيها باعتباره احد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.
وذكرت المنسق العام للقمة الاقتصادية أن عدداً من الوثائق الهامة ستصدر عن القمة الاقتصادية من بينها إعلان الكويت لتحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج عمل لتوضيح الخطوات التنفيذية للبرامج الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المقبلة.

رئيس مصلحة الضرائب:

من يخالف قانون المبيعات سيعرّض نفسه للعقوبة

بليغ الحطابي

أكد أحمد احمد غالب رئيس مصلحة الضرائب أن الحكومة ماضية في تنفيذ قانون ضريبة المبيعات الصادر ٢٠٠١م من يناير الجاري بموجب حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا القاضي برفض دعوى القطاع الخاص (غرفة تجارة الأمانة) التي ترفض قانون المبيعات الذي يفرض ضرائب (٥٪) عبر «المنافذ الجمركية او المصنع، وعند تاجر الجملة، وتاجر التجزئة».. وقال لـ«الميثاق»: إن أي شخص يخالفه سيعرض نفسه للمساءلة والعقوبة بموجب أحكام القانون.

وأوضح أن القوانين السيادية لا يمكن التراجع عنها بأي شكل من الأشكال.. معتبراً أن قانون ضريبة المبيعات أحدها والذي لا يمكن التراجع عن تطبيقه لمجرد أن مجموعة من الاشخاص تضررت مصالحهم ..مبيناً أن قانون ضريبة المبيعات - محل الجدل - ليس مرفوضاً من التجار ورجال الاعمال اليمنيين بشكل عام.. وإنما مجموعة من غرفة تجارة أمانة العاصمة ممن ألفوا حسب قوله العمل خارج المنظومة التشريعية برمتها وليس قانوني الضرائب والجمارك فقط.
وقال: إن الالتزام بدفع حق الدولة دليل على المواطنة الصالحة الكاملة وليس كما هو معمول به حالياً من قبل بعض التجار من تدليس وغش وتهرب من دفع حقوق الدولة.
واستغرب غالب ما يروج له بعض التجار من زعم بأن تطبيق القانون سيقوض عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية في البلد.. مبيناً أن كل ذلك لا أساس له من الصحة.. وأن ما هو حاصل هو أن مجموعة ممن يدعون أنهم تجار تضرروا من عودة الحق لأصحابه ولا يريدون أن يكون لديهم حسابات منتظمة وسجلات وفواتير ايضاً تبين حجم تجارتهم وأرباحهم.
لذلك فهم متمسكون بالعودة الى الآلية السابقة التي تم الاتفاق عليها حين لم يكن القطاع الخاص جاهزاً لتطبيق القانون عام ٢٠٠٥م حين عزمت الحكومة على ذلك، فتم الاتفاق على خصم ضريبة ٨٪ من المنافذ الجمركية او المصانع فقط، وليس في الأسواق كما تضمنه القانون.
وقال غالب: إن الحكومة لا تطلب أو تفرض ضريبة جديدة بل تستعيد حقها من هذا الوسيط الذي ظل يستغلها ويأخذها الى جيبه ولتطوير تجارته، ثم انها كانت موجودة من سابق ونسبتها تتراوح بين (١٠-٢٥٪)، أما الآن فهي الضريبة الأدنى على مستوى الوطن العربي والعالم (٥٪) فقط، فضلاً عن الإعفاءات المقرة لجميع المواد الاساسية والخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والمواد الغذائية والأدوية وحليب الاطفال وغيرها.. وهذه ميزات لم تحُوها كثير من القوانين في عدد من البلدان.
وأكد غالب أن الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص لن تتحقق إلا في ظل التزام الاخير بمسؤولياته الكاملة باعتباره قائد العملية التنموية في البلاد.. وأن يتعامل مع قانون ضريبة المبيعات بجدية وأن يغلّب مصالح الوطن العليا على مصالحه الضيقة.

åÊLF «–tO U ËtK U «uU WOB rN U «– s|c «s|dUB «dAËÒ oŠUI «tK bL(«
rOEF «tK «,b

يتقدم

النائب الأول لرئيس المؤتمر - الأمين العام
والأمناء العامون المساعدون.. واعضاء اللجنة العامة
ورئيس وأعضاء هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي
ورؤساء واعضاء الهيئات «النيابية، الوزارية، الشورية».. وأعضاء الأمانة العامة
وجميع قياديي وكوادر التكوينات القيادية والقاعدية للمؤتمر الشعبي العام
وجميع قيادة وقواعد فرع المؤتمر بمحافظة صعدة وأسرة تحرير «الميثاق»
بخالص العزاء والمواساة الى الأخ/

سالم محمد الوحيشي

رئيس فرع المؤتمر بمحافظة صعدة - عضو اللجنة الدائمة

بوفاة والدته الفاضلة

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ومغفرته
ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان..

Æ«ËF«–tO U ËtK U